

أبحاث أولى

الدعارة الخفية في المجتمع الجزائري. دراسة أروبولوجية للظاهرة في مدينة وهران*

كلثومة بولخضراتي**

تعدّ ظاهرة الدعارة بصفة عامة، و الدعارة الخفية بصفة خاصة، من الظواهر الاجتماعية التي يتجنب الجميع الحديث عنها وطرحها كموضوع للمناقشة، فتواصل وجود هذه الظاهرة في المجتمع دون تسليط كثير من الضوء عليها، و على أسباب وجودها، و دوافع استمرارها، و ترجع قلة الدراسات الاجتماعية في الجزائر حول هذا الموضوع إلى تخوف الباحث نفسه من المجتمع الذي يحكم على هذه الظاهرة بالرفض و القمع بشتى أنواعه، هذا ما لمسناه شخصيا من خلال البحث الميداني الذي قمنا به أثناء إعداد مذكرة الليسانس، و تواصل معنا في البحث الميداني الذي قمنا به لإعداد رسالة الماجستير، حيث حكم علينا مسبقا و دون سابق معرفة بمهمتنا كباحث اجتماعي بأننا أصبحنا نمارس الدعارة، أو على الأقل لنا علاقة من قريب أو من بعيد بها.

الإشكالية

ومن منطلق أن المجتمع الجزائري الذي يدين أغلبية أفراده بالدين الإسلامي، يقمع هذه الظاهرة و يحرمها إذ جاء في القرآن الكريم:

* رسالة ماجستير في أنثروبولوجيا الجزائر المعاصرة، تحت إشراف د. جمال غريد، قسم علم اجتماع، نوقشت في شهر جوان 2005.

** باحثة دائمة بالمركز الوطني للبحث في الانثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية وهران CRASC .

”و لا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا و من يكرهن فإن الله بعد أكرهن غفور رحيم“¹

”و قالت أتى يكون لي غلام و لم يمسنني بشر و لم أكن بغيا“²
 ”يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء و ما كانت أمك بغيا“³.

وفي الوقت نفسه نجد القانون الجزائري في قسمه المتعلق بالآداب العامة، يؤيد الشريعة الإسلامية في حكمها على ظاهرة الدعارة، وذلك ما نفهمه من خلال الفقرة الأولى من المادة 333 من القسم السادس المتعلقة بانتهاك الآداب و جاء فيها: ”يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين و بغرامة مالية من 500 إلى 2000 دج كل من ارتكب فعلا مخلا بالحياء“⁴، و نفهمه أيضا من المادة 339 من نفس القسم (السادس) و الفقرة الأولى من المادة 348 من القسم السابع الخاصة بتحريض القصر على الفسق و الدعارة .

ومع هذا تأخذ الدعارة ممارسة في المجتمع الجزائري شكلين مختلفين، دعارة رسمية تحاول السلطات معالجتها بتخصيص مراكز خاصة لممارستها، بغرض حصرها جغرافيا و مراقبتها صحيا، و دعارة خفية تمارس سرا و خلصة عن مصالح المراقبة، على رأسها الشرطة في المدن و الدرك في الأرياف، و تتخذ أماكن مختلفة لممارستها كما تتوفر على عنصر الابتعاد عن الأنظار.

هذا التناقض الذي يتجسد في رفض مقومات المجتمع لهذه الظاهرة من جهة، و وجودها من جهة أخرى، بلور لدينا مجموعة من التساؤلات التي ترمي إلى فهم أسباب تواجد الدعارة الخفية في المجتمع الجزائري، و كذا الاستفسار عن أسباب استمرارها، و كيف استطاعت التعايش مع التغيرات التي مست أكثر من مستوى يخص الحياة الاجتماعية، كذلك ما هي التمثلات التي تحملها المومس، و هي المرأة التي تمارس الدعارة حول التنشئة الاجتماعية، و وضعيتها كامرأة في المجتمع، المكانة الاجتماعية للرجل، و تمثلاتها حول جسدها؟ هذا ما حاولنا التوصل إليه من خلال البحث الميداني الذي اخترنا وهران كميدان له باعتبارنا نعيش في هذه المدينة.

¹ الآية 33 سورة النور.

² الآية 18 سورة مريم.

³ الآية 27 سورة مريم.

⁴ قانون العقوبات الجزائري، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1991، ص.93.

و إجابة عن إشكالية البحث قدمنا فرضيتين اثنتين :

المجتمع الجزائري على غرار عدد من المجتمعات العربية، يبدي تمسكا بجملة سلوكات يعتبرها تقليدا يصعب التخفيف من حدته أو التخلي عنه، و من هذه السلوكات تفرقة غالبا في التنشئة الاجتماعية بين الأولاد و البنات⁵، فالولد في الغالب أفضل من البنت، حتى و هما مقارنين من الناحية الفيزيولوجية الأولى لحظات فقط بعد ولادة كل منهما، بدليل الفرحة العارمة بالمولود الذكر مقارنة بالمولود الأنثى، و تتواصل هذه النظرة التفضيلية إلى سنوات متقدمة من عمرهما فالولد رغم قيامه بتصرفات غير لائقة يبقى أحسن من البنت، و ترسخ هذه التصورات و تشبع أغلبية أفراد المجتمع بها يلازم المرأة عبر صيرورتها الحياتية و يؤثر عليها⁶، فيوجهها إلى عالم الدعارة عندما يكون التأثير قويا و مباشرة يحكم عليها المجتمع بالسلبية.

ومن جهة أخرى تدفع التبعية الاقتصادية بالمرأة المتزوجة إلى زوجها بعد وقوع الطلاق و منحه حق الاحتفاظ بسكن الزوجية بناء على قانون الأسرة بعض النساء المطلقات إلى ممارسة الدعارة.

و محاولة منا لإجراء دراسة أنثروبولوجية ميدانية لأنها الأنسب لدراسة مجموعة مغلقة مثل مجموعة النساء اللائي يمارسن الدعارة، حيث اخترنا مصطلح: المومسات، و المفرد مومس للتعبير عنهن، فقد استعملنا مجموعة من التقنيات وجدناها الأنسب للوضعية التجريبية⁷، التي أماننا و قد استهليناها بالاستطلاع الأولي للميدان، ثم تحوّلنا من الاستطلاع السطحي العام إلى التحقيق الميداني العمق، حيث عملنا توازيا مع عملية البحث عن المبحوثات، على الملاحظة و الاستماع لكل صغيرة وكبيرة حول الموضوع مما سمح لنا بالاحتكاك بالمبحوثات، و الإنصات لطريقة كلامهن و التمعن في حركة أجسادهن حتى نحاول تغيير طريقتنا في الكلام و الحركة إلى ما يشبه أو يقترب من طريقتهن

⁵ Dr Duchesne, *De la prostitution dans la ville d'Alger depuis la conquête*, Paris, 1853, p.36.

⁶ Extract from Simone De Beauvoir, *Le deuxième sexe II*, Paris, Gallimard, 1947, Page numbers refer to flio edition.

⁷ Bianquis-Gasser, Isabelle, *Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines*, sous la direction d'Alex Mucchielli, 2ème édition, Paris, 2004, p.180.

بهدف الحصول على ثقتهم كاملة، و ضمان الحضور الضروري مع المبحوثات و ملاقاتهن مباشرة، و هذا ما يصطلح عليه بالتواطؤ المراقب⁸.
استعملنا كذلك تقنية الملاحظة المباشرة أو تحديدا الملاحظة بالمشاركة، و مهدت لنا المعطيات التي جمعناها و النسبة المتقدمة التي توصلنا لها في البحث، استعمال تقنية المقابلة نصف الموجهة، تتكوّن من أربعين سؤالاً مفتوحاً مقسمة إلى ثلاثة محاور، يتعلق الأول بكيفية التحاق المرأة بعالم الدعارة ويخص الثاني الممارسات اليومية للموسسات أما الثالث فيخص تصورات الموسس لذاتها و لجسدها وللمجتمع.

و للتعرف أكثر و عن قرب على المبحوثات أجرينا تقنية دراسة الحالات و فضلنا استعمال المنهج الوصفي الإثنوغرافي الذي يقول عنه مارسال موس: "إن الطريقة الإثنوغرافية الوصفية يجب أن تكون ميثاقية (من الميثاق) و تاريخية و إحصائية و روائية، و من هنا لا يمكن للحدس و لا للنظرية أن تؤثر هنا"، كما بدا لنا من التقصير عدم التطرق إلى فضاءات ممارسة الدعارة الخفية فحاولنا على هذا الأساس إجراء دراسة أنثروبولوجية لثلاثة نماذج منها.

استغرق جمع عناصر العينة مرحلة مهمة من البحث، حيث اعتمدنا على وسطاء أغلبهم من محلات الأكل السريع، و قاعات الحلاقة و تطلب الاقتراب الأول من المبحوثات من ساعات معدودة إلى أسابيع مطولة، حسب كل مبحوثة فهناك من قبلت بوجودنا بسهولة، و هناك من ابتعدت عنا تماما حتى قبل أن تعرف هويتنا و مهمتنا، ليصل مجموع المبحوثات لدينا في مرحلة متقدمة من البحث إلى 53 عنصرا، لكن مع نهاية التحقيق الميداني لم نتمكن من الاحتفاظ سوى بأربعين عنصرا، و ذلك لتغيير عدد من المبحوثات مكان عملهن و اعتذار عدد آخر منهن على عدم مواصلة البحث معنا دون ذكر الأسباب.

المبحوثات الأربعون أعمارهن تتراوح ما بين 16-52 سنة أغلبهن من ذوات الـ25 إلى 35 سنة ينحدرن بنسبة عالية من الريف قدمن إلى وهران من وسط البلاد، غربها، شرقها و من الجنوب بنسبة محدودة للغاية، أغلبهن مطلقات أو أرامل، التحقن بعالم الدعارة بسبب الفقر أو وفاة الزوج أو بسبب الطلاق،

⁸ Ibid, p. 67.

⁹ Mauss, Marcel, *Manuel d'ethnographie*, édition Payot, 1947, p. 1.

و هناك أسباب أقل تأثيرا و هي الاغتصاب و فقدان العذرية أو الهروب من المنزل.

أما عما تمثله الدعارة في حياة المومسات فأشارت الدراسة إلى أنها طريقة انتقام من المحيط و المجتمع بالدرجة الأولى، و إنها المصدر الوحيد للقوت ثانيا، كما أن هناك من ترى بأنها الاستمرار في الخطيئة ونسبة أقل منها تراها قضاء و قدرا.

و فيم يتعلق بمميزات العلاقة الجنسية مع المومس فقد تأكد لدينا ميدانيا، ما توصل إليه الباحثون في علم النفس الجنسي من أن بعض النساء تتوفرن على صفات طبيعية، فيزيولوجية، و نفسية تجعلهن جاهزات لممارسة الدعارة و ما العوامل الخارجية إلا منبهات و مثيرات، و هذا ما يفسره الباحث كولن ويلسون حين يتحدث عن الغريزة الجنسية فيقول: "هي أشبه بكيان يحمله الإنسان معه و لا يعيه أو يفهمه في الغالب"¹⁰، ففي دراستنا و جدنا أغلبية المومسات يتميزن بشراهة جنسية يصعب على الكثيرات منهن التحكم فيها، كذلك معظمهن يشعرن بلذة جنسية جزئية لأنهن لا تشعرن بالهدوء النفسي المفروض حدوثه عند إتباع جميع مراحل السلوك الجنسي في شكله السوي الذي يقول عنه الباحث بوعلي ياسين: "إن الإرضاء التام للحاجة الجنسية لن يكون إلا باجتماع الشهوة و الحب في آن واحد"¹¹.

و عن علاقتهن بالزبائن قبل الممارسة الجنسية، فان معظمهن يعتمدن على وساطة القوادين في الاتصال بالزبون، بينما تعتمد المومسات الأكثر شبابا و جمالا على إمكاناتهن الخاصة في الاتصال بالزبون، و التواصل الذي يحدث بينهما يكون في الغالب كلاما من أجل الكلام فقط، فالزبون يريد تجاهل همومه و مشاكله و هي تحرص على أن يعود إليها من جديد و على كسبه كزبون دائم، و معظم ممارسات السلوك الجنسي تتم في بيوت خاصة، يملكها المسير أو القواد بالنسبة للمومسات اللائي يعتمدن على الوساطة، و تفضل المومسات اللائي تتصلن بالزبون بأنفسهن ممارسة الدعارة في الفنادق بحثا عن حياة الترف، و في بيوتهن الخاصة لتوفر عنصرى الأمن و الثقة، و فيما يتعلق بنظرة الزبون إليهن

¹⁰ ويلسون، كولن، أصول الدافع الجنسي، ترجمة يوسف شرور و سمير كتاب، منشورات دار الأدب، ط.2، بيروت، 1972، ص.108.

¹¹ ياسين، بوعلي، الثالث المحرم دراسة في الدين و الجنس و الصراع الطبقي، ص.6.

فإن معظم المومسات يجمعن على أنها عادية، بينما تلمس فيها مومسات أخريات الإحساس بالشفقة ولا تغيب نظرة الاحتقار والازدراء من كلام و تصرفات بعض الزبائن.

كما تبين من خلال الدراسة دائما أن المومسات يحملن نظرة تفاؤلية حول مكانة المرأة في المجتمع الجزائري مستقبلا، بالقياس مع الشروع في تعديل قانون الأسرة في مواده التي سبق و إن ظلمت المرأة على حد تعبير المومسات، و عن الرجل فهو في تصورهن شريك اجتماعي دون المستوى إذ أكدن احتقارهن له و استيائهن منه، نظرا لتسلطه و ظلمه من جهة و نظرا للعرف والتقاليد السائدة في المجتمع، و التي جاءت حسب المومسات دائما لخدمة الرجل و عدم معاقبته أو حتى مواجهته بعيوبه و أخطائه، على عكس المرأة التي تقيدها هذه التقاليد و الأعراف حتى تشعرها بالضغط والاختناق، و متى حاولت التخفيف من حدة ذلك عوقبت بالنظرات و الأحكام المسبقة قبل أن يسمع لتبريراتها و دوافعها حيث يقول الأستاذ رضوان السيد: "كل من قاسم أمين و محمد الغزالي في آخره، يرى أن النص الإسلامي (القران و السنة) و التاريخ الإسلامي، يتعاملان مع المرأة باعتبارها ذاتا بشرية مصونة و كريمة، و باعتبارها كائنا اجتماعيا مساويا للرجل في الحقوق والواجبات، و كلاهما يرى أن العلة في "التقاليد الراكدة" التي سيطرت في "عصور الانحطاط" فاستعبدت الرجل و المرأة على حد سواء، من حيث أرادت أن تضع الرجل في موقع السيد و المرأة في موضع التابع و الرقيق"¹².

و نظرة المومسات لأجسادهن عموما غير عادية إذ يجعلن منه عاملا للتفاخر و الغرور، أو يستخدمنه كوسيلة للانتقام من الأسرة و المجتمع ككل، خاصة و أن العذرية أو البكارة كما تصنفها فاطمة المرنيسي: "البكارة تمثل كرامة الرجل و هي أكثر شيء قد يهزه، و ما المرأة إلا وسيط يدل على رجولة و شهامة من رباها و من سيتزوجها"¹³ أما عن الأمراض الجنسية و إمكانية تسببها في القضاء على حياتها اكتشفنا أن الصحة و الوقاية هاجس حقيقي لعدد مهم من المومسات، و مومسات أقل يتعمدن تجاهل ذلك و كأنهن يتهرين من حقيقة ما،

¹² السيد، رضوان، الفقيه و المرأة الرؤية الإصلاحية و التأصيل الإحيائي، ص.89.

¹³ المرنيسي، فاطمة، السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي رأسمالي تبعي، ص.86.

في حين تستغل موسسات أخريات إصابتهن بهذه الأمراض لنقل العدوى إلى الزبائن كشكل من أشكال الانتقام من عنصر الرجال و من المجتمع ككل. و بخصوص مكانتهن الاجتماعية، بينت الدراسة أنهن غير مرتاحات نفسيا و يرفضن تحمل مسؤولية هذه الوضعية بمفردهن و يؤكدن أن أسرهن و المجتمع ككل مسؤول، فهما لم يقوما بدورهما حين كانت في أمس الحاجة لذلك أثناء سنوات سابقة من عمرها، و أبدت الموسسات كذلك استعدادهن للعب أدوار اجتماعية مغايرة و أقربها إليهن كممارسة الغناء و الرقص.

كما أجرينا دراسة أنثروبولوجية لثلاثة نماذج من بيوت الدعارة و كان النموذج الأول شقة في وسط المدينة بها 12 مومسا تستقبلن يوميا من 20 إلى 45، زبونا النموذج الثاني يقع ضمن البيوت المصنفة بالفوضوية عبارة عن "حوش"، كان ملهى ليليا تنشط فيه فرقة "القصاصبة" مرفوقة براقصة و شيئا فشيئا أصبح المكان يستقطب العشاق (les couples) مقابل تسديد 1000 دج لكل ساعتين يقضيانها داخل إحدى الغرف أما النموذج الثالث فهو عبارة عن "فيلا"، تتولى صاحبته مهمته الاستجابة لطلبات الزبائن التي تكون عن طريق الهاتف وكذا مهمة تعيين المومس المطلوبة لتخرج للقاء الزبائن في الخارج، و ما يميز النموذج الثالث هو أنه يؤدي دور مكتب التوظيف إذ لا يمارس فيه الجنس.

خاتمة

توصلنا من خلال المراحل المختلفة لهذا البحث إلى عدة استنتاجات، قد لا تكون معبرة باعتبار أنها شملت عينة تتألف من أربعين عنصرا، إلا أننا حاولنا بالاعتماد عليها إلقاء نظرة موضوعية على هذه الظاهرة التي لا يمكن تجاهل وجودها في المجتمع الجزائري، و لا في المجتمعات الأخرى، فالدعارة شر لا بد منه لتوازن المجتمع¹⁴ و فيما يخص الأسباب المباشرة التي كانت وراء تحولهن من نساء عاديات إلى موسسات كشفت لنا الدراسة أن الفقر هو العامل الأساسي في ممارسة الدعارة فالمرأة المطلقة، و المرأة الأرملة، غالبا ما تجد نفسها في مواجهة مشكل إعالة أبناءها و إيوائهم، و عندما لا تملك المؤهلات الكفيلة بتأمين عمل بسهولة و في أقصر وقت، تلجأ غالبا إلى أسهل حل وأسرع فتمارس الدعارة.

¹⁴ Largueche, Abdelhamid et Dalida, *Marginales en terre de d'Islam*, p.10.

و ما استطعنا استخلاصه من الدراسة كذلك هو الافتراض شبه الأكيد الذي أجمعت عليه المومسات وهو أن 90% من المطلقات مستقبلا لن يتجهن إلى الدعارة، و ذلك بتطبيق المواد المعدلة من قانون الأسرة لا سيما تلك المتعلقة بالطلاق و الحضانة، لأن قانون الأسرة في شكله الأول كان غير منصف لا لها و لا لأولادها الذين هم في حضانتها، و هذا ما تفسره الباحثة جومانا الصوفي ريشارد: "إن المرأة الجزائرية كافحت كمجاهدة في خندق واحد مع الرجل، لكنه استغنى عنها بعد الاستقلال، كفل لها الدستور بعد ذلك حقها في المساواة، و من ثم قيدها النظام السلطوي بواسطة "قانون الأسرة" فوجدت نفسها "سجينة" المفارقة الموجودة ما بين الدستور الذي يقر حقوقها و بين قانون الأسرة الذي يقيدها"¹⁵.

¹⁵ الصوفي ريشارد، جمانة، مشاركة المرأة الجزائرية، انطلاقة المواطنة، كتاب المتخصص باحثات، بيروت، العدد4، 1998/1997، ص.85.